

Distr.: General
22 January 2008
Arabic
Original: Spanish

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الدورة الثانية

نوسا دوا، إندونيسيا، ٢٨ كانون الثاني/يناير -
١ شباط/فبراير ٢٠٠٨

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، موجهة إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من بعثة الأرجنتين الدائمة لدى الأمم المتحدة (فيينا)

تهدي بعثة الأرجنتين الدائمة لدى الأمم المتحدة (فيينا) تحياتها إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ويسرّها أن تحيل طيه وثيقة عنوانها "مداولات وتوصيات مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي التي حضرت المؤتمر الاقليمي المعني بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد". وكان ذلك المؤتمر قد عُقد في لاباز، بوليفيا، من ١٨ إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

ويرجى توزيع الوثيقة المرفقة كواحدة من الوثائق الرسمية للدورة الثانية لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي ستُعقد في نوسا دوا، إندونيسيا، من ٢٨ كانون الثاني/يناير إلى ١ شباط/فبراير ٢٠٠٨.



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ والموجهة إلى
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من بعثة الأرجنتين الدائمة لدى
الأمم المتحدة (فيينا)

مداولات وتوصيات مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبية
التي حضرت المؤتمر الاقليمي المعني بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة
لمكافحة الفساد

لاباز، بوليفيا، ١٨-٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

افتتحت المؤتمر وزيرة العدل البوليفية، السيدة سليمة توريكو روخاس، ونائبة الوزيرة لشؤون
الشفافية ومكافحة الفساد، السيدة ناردي سو كسو، ومدير الشؤون المتعددة الأطراف بوزارة
الخارجية البوليفية، السيد إدغار بينتو، وكذلك السيدة سيمونيتا غراسي، ممثلة مكتب الأمم
المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فيينا؛ والسيد خوسيه رو كبادو، موظف المكتب في
لاباز، وسفير الجمهورية الدومينيكية لدى المنظمات الدولية في فيينا، بصفته رئيس مجموعة
دول أمريكا اللاتينية والكاريبية في فيينا.

ورحب المشاركون في المؤتمر الاقليمي المعني بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بما
أتاحه المؤتمر من فرصة لتبادل الخبرات بين الدول فيما يتعلق بالتقدم المحرز في المنطقة،
والاحتياجات من المساعدة التقنية، وما ينبغي اتخاذه من خطوات لضمان تنفيذ الاتفاقية.

كما أتاح المؤتمر فرصة لتقييم نتائج ومنجزات عملية تنفيذ المهام التي اتفق عليها في الدورة
الأولى لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية، ولمناقشة المواضيع التي ستشكل جدول أعمال الدورة
الثانية، التي ستعقد في بالي، إندونيسيا، من ٢٨ كانون الثاني/يناير إلى ١ شباط/فبراير ٢٠٠٨.
وفي ذلك السياق، أبرز المؤتمر أهمية تفعيل مشاركة المجتمع الأهلي في منع الفساد ومكافحته،
وفقاً للمادة ١٣ من الاتفاقية.

وشدد المشاركون على أهمية التوصيات التي صاغتها الأفرقة العاملة الحكومية الدولية المفتوحة
العضوية التي كانت قد اجتمعت أثناء عام ٢٠٠٧ وخلصت إلى الاستنتاجات المبينة أدناه،
وعلى ما يترتب على تلك التوصيات من آثار في المنطقة.

استعراض تنفيذ الاتفاقية وجمع المعلومات المتعلقة به

إدراكاً لأهمية الاتفاقية بالنسبة للمنطقة، أكد المشاركون مجدداً على القرار الداعي إلى إنشاء آلية لرصد تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وفقاً للقرار ١/١، المعنون "استعراض التنفيذ"، الذي اعتمده مؤتمر الدول الأطراف في دورته الأولى، التي عُقدت في الأردن.

وينبغي لتلك الآلية أن تكون موحدة، فتضم الأطراف ذات النظم القانونية المتشابهة على قدم المساواة، وأن تكون ذات طابع تقني، فتركز بصفة رئيسية على التعاون الدولي.

كما ينبغي لها أن تكون قادرة على استخدام ما توفره آليات المتابعة الإقليمية والمتعددة الأطراف، حسب الاقتضاء، من معلومات عن المواضيع ذات الصلة، مما يعزز التضامن بينها ويتفادى ازدواجية الجهود. ونظراً لأهمية المهمة المسندة إلى الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باستعراض تنفيذ الاتفاقية، رئي أنه ينبغي تمديد مهمته في الدورة الثانية لمؤتمر الدول الأطراف. وأوصي أيضاً بالمضي في تمديد البرنامج الاسترشادي وبالشروع في تنفيذه في سائر البلدان الراغبة في المشاركة.

وسلّم المشاركون بجدوى القوائم الحصرية كنقطة انطلاق للتعرف على أحوال تنفيذ الاتفاقية، إلى حين إنشاء آلية نهائية للمتابعة. وفي هذا الصدد، رئي أن من المهم أن تواصل الأمانة عملها بشأن هذا الموضوع، بالتشاور مع الدول، فتقوم بتطوير وتحسين القائمة الحصرية ومنافعها، بما في ذلك تحديد احتياجات الدول من المساعدة التقنية.

وعلى أية حال، ينبغي أن توجّه الآلية المعتمدة، آياً كانت، نحو إجراء استعراض تدريجي لتنفيذ الاتفاقية استناداً إلى الأولويات المواضيعية التي أرستها الدول الأطراف ضمن نطاق الاتفاقية، مع الحفاظ على فعاليتها وجدواها.

المساعدة التقنية

شدّد المشاركون على أهمية المساعدة التقنية في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، باعتبارها أداة ضرورية للامتثال لها، مما يتطلب من الدول الأطراف التزاماً بإعمال أحكامها فعلياً.

وأكد مجدداً على أن تقديم المساعدة التقنية ينبغي أن يستند إلى المبادئ التوجيهية المتمثلة في المرونة والشفافية ومراعاة الأولويات التي تحددها كل دولة طرف تطلب تلك المساعدة.

وذكر أن المساعدة التقنية ينبغي أن تتخذ أشكالا شتى، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، كما ينبغي تعزيز التعاون الأفقي والإقليمي.

وبعد النظر في أحوال تنفيذ الاتفاقية، شدّد المشاركون على الحاجة إلى توفير مساعدة تقنية مناسبة، بناء على طلب الدول الأطراف، فيما يتعلق بصوغ خطط العمل الوطنية وبناء القدرات المؤسسية وصياغة التشريعات النموذجية وتقديم المساعدة القضائية والتدريب، ضمن جوانب أخرى. وفي هذا الصدد، حث المشاركون المؤتمر على تدعيم القدرات المالية والعملياتية لأمانته، لكي تتمكن من تلبية احتياجات بلدان المنطقة.

وتُوه بأهمية تدعيم تكنولوجيات الاتصال الموجودة من أجل تبادل الخبرات والمعلومات بين البلدان، واقترح أن تنشئ أمانة الاتفاقية صفحة لها على الشبكة العالمية (الويب) يمكن للحكومات أن تطلّع عليها، وأن تتضمن تلك الصفحة قواعد بيانات تحتوي على تشريعات وممارسات فضلى في مجال تنفيذ الاتفاقية.

وشدّد المشاركون على الحاجة إلى تعزيز التنسيق بين برامج التعاون، وإلى حوار سلس بين الوكالات المتعاونة والجهات المتلقية للمساعدة تحقيقا لنتائج أفضل.

وشدّد المشاركون أيضا على ما ينبغي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يؤديه من دور محوري في تقديم إرشادات بشأن المساعدة التقنية وفي توصيل تلك المساعدة وإدارتها، دون مساس بدور الوكالات الأخرى.

استرداد الموجودات

تبين من تحليل استعراض تنفيذ الاتفاقية وجود سيناريوهات وتحديات مختلفة تواجه بلدان المنطقة لدى إدراج أحكام الفصل الخامس من الاتفاقية في قوانينها ولوائحها الوطنية. وقد سلّم المشاركون بأن تنفيذ أحكام ذلك الفصل، بما لها من طابع ملزم للدول الأطراف، يتطلب في بعض البلدان تغييرات دستورية جذرية قد تمس بمبادئ نظمها القانونية ويتعين أخذها بعين الاعتبار لدى اعتماد التشريعات الداخلية.

ونظرا لما شهدته بعض الولايات القضائية في المنطقة من حالات فساد كبرى أثرت سلبا على الأموال العمومية للبلدان المعنية وأضرّت بالفرص التنموية لشعوب تلك البلدان، أبرز المشاركون أهمية إنشاء آليات فعالة لاسترداد الموجودات وأهمية تحسين التعاون مع البلدان التي تتلقى تلك الممتلكات، بغرض ردها إلى أصحابها الشرعيين.

وإدراكاً منهم لما تواجهه بلدان القانون القاري (المدني) من تحديات في تنفيذ أحكام الاتفاقية المتعلقة باسترداد الموجودات، شدّد المشاركون على الحاجة إلى تشريعات مناسبة، منعا لنشوء تضارب مع النظم القانونية الداخلية، بما فيها نزاعات دستورية في بعض البلدان.

كما شدّد المشاركون، نظراً للصعوبات التي لا تزال تواجه كثيراً من بلدان المنطقة في القيام برد الموجودات بصورة مباشرة، امتثالاً لأوامر صادرة في دولة طرف ثالثة، على ضرورة تيسير وتسريع إجراءات التعاون الدولي في مجالات مثل حجز الممتلكات وإلغاء السرية المصرفية، لكي يتسنى رد تلك الموجودات بصورة غير مباشرة.

وذكر أنه ينبغي تعزيز ما لدى الوكالات المعنية من خبرة فنية في القيام بعمليات تنطوي على تعاون من هذا القبيل، سواء كان فاعلاً أو سلبياً، وأن من المهم اعتماد نهج إقليمي نظراً لما تتسم به الدول من سمات خاصة، وإن كان يُرى أن من المناسب اكتساب معرفة بخبرات مناظرة على الصعيد العالمي أيضاً.

وشدّد المشاركون على فائدة تمثيل بلدان المنطقة بخبراء تقنيين يشاركون بصورة فعالة الاجتماعات والمؤتمرات ذات الصلة بالاتفاقية، بغية رصد تنفيذها بصورة مستمرة ومنتظمة.

وختاماً، أعرب المشاركون عن رغبتهم في توجيه الشكر لشعب بوليفيا وحكومتها لما أبدياه من حفاوة، ولموظفي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، العاملين منهم في فيينا وفي بوليفيا، لكل ما بذلوه من دعم وجهد أسهما في نجاح الاجتماع. وأعرب المشاركون أيضاً عن شكرهم لحكومة كندا لما قدمته من دعم للمؤتمر.